تراجع دور المؤسسات الدوليّة والهيئات الأمميّة في الحفاظ على استقرار النّظام الدولي

The Decline Of The Role Of International Institutions And United Nations Bodies In Maintaining International Order

العـــيد دحماني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط –
l.dahmani@lagh-univ.dz
باسم عباس محمد ، جامعة المستنصرية، بغداد – العراق –
basim7920@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2024/01/23 تاريخ قبول المقال: 2024/05/07 تاريخ نشر المقال: 2024/05/18

الملخّص:

تتناول هذه الدّراسة محاولة بناء نظام دولي جديد ، من خلال دور القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والأمنية، كما تركز هذه الدّراسة فشل المؤسسات الدولية والأممية في تحقيق الامن والاستقرار في المجتمع الدولي والتطرق الى التنافس الدولي بين القوى العظمى من خلال المنظور الصيني الذي يتمحور حول التوسع في السوق العالمية اقتصاديا ، والمنظور الروسي الذي يحاول التوسع استراتيجيا في المناطق الاستراتيجية وخلُصت الدّراسة إلى أنّ التحول الى نّظام الدولي متعدد الاقطاب يعتمد على قدرة الدول الصاعدة في كسب تحالفات جديدة وبناء علاقات استراتيجية تهدف الى تحقيق التوازن الدولي ، وهذا يتطلب تنازلاً من جانب الدول الكبرى عن بعض امتيازاتها وقبولها بوجود قوى أخرى فاعلة على الساحة الدولية .

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي ، الدول النّاشئة ، تعدّد الاقطاب ، الاقتصاد العالمي، الصّراع الدولي، المؤسسات الدولية ، الامم المتحدة.

Abstract

This study examines the attempt to build a new international system through the role of the active forces in international relations in the economic and security fields. The study also focuses on the failure of international and un institutions to achieve security and stability in the international community, and addresses the international competition between the great powers through the chinese perspective, which revolves around the expansion of the global market economically, and the russian perspective, which is trying to expand strategically in strategic areas.

the study concluded that the transition to a multipolar international system depends on the ability of emerging countries to gain new alliances and build strategic relationships aimed at

* المؤلف المرسل

achieving international balance , this requires a concession from the major powers on some of their privileges and acceptance of the existence of other active forces on the international scene.

Key words: the international orde , emerging countries, multipolarity, global economy, international conflict.s , international institutions , united nations.

المقدمة:

يشهد العالم وضعا حرجا بدخوله عدّة أزمات متتالية شاملة في مختلف الأصعدة ، تصدرتها الأزمة الصحية العالمية " كورونا فيرس 2019" الذي تسبب في أكبر أزمة اقتصادية عالمية نظرا للإجراءات الاحترازية التي فرضتها معظم دول العالم ، حيث أغلقت المطارات والموانئ وتعطلت حركة التجارة العالمية أما بالنسبة للازمات الامنية فقد تطورت الاوضاع بين القوى الكبرى في العديد من مناطق العالم اخطرها الحرب الروسية – الاكرانية التي زادت الامر تعقيدا بسبب الصراعات الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي عرقلت تامين الامدادات الطاقوية في الدول الاوربية والامدادات الغذائية في الدول التي تعتمد على الواردات الروسية او الاوكرانية واشتد الوضع تأزما في المجتمع الدولي بالاعتداء الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني في حربه على غزة وامام عجز المنظمات الدولية والهيئات الاممية في وقف الحرب ، فهذا يُصنف ضمن فشل مؤسسات النظام الدولي في تحقيق السلم والامن الدوليين ، ما يطرح معضلة امنية امام الدول في حماية سيادتها من الانتهاك وتعرضها للتدخل الاجنبي .

أدى الوضع الحالي إلى اضطراب الأسواق العالمية للطاقة والمواد الغذائية الاستراتيجية، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار تزامناً مع سياسات الدول المنتجة الحمائية التي تسعى للسيطرة على الأسواق. وفي ظل غياب قيادة دولية واضحة لإدارة الأزمة، تواجه البشرية خطر اندلاع الصراع والفوضى، خاصة وأن هذه الأزمة تهدد الأمن الغذائي والحياة الإنسانية ، وبدلا من تنسيق السياسات وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا الازمات والتهديدات بمختلف مستوياتها ، تأخرت منظمة الصحة العالمية في احتواء الوباء اجرائيا وصحيا وعجزت الأمم المتحدة وكل المؤسسات والمنظمات المنبثقة في ادراة الازمات ، بالرغم من أن المسؤولية دولية .

المشكلة البحثية: إنّ هذا الوضع الدولي الذي يعكس تراجع مسلماته ومفاهيمه الامنية امام التهديدات الكبرى الامنية ،الكوارث الطبيعية والبيولوجية القاهرة فسح المجال امام تشكل منطقا جديدا للدول في التعاطي ازماتها وتامين مجتمعاتها بالاعتماد على نفسها بعد تعثر التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الدولية في تطبيق مبادئها لتحقيق وتوفير الأمن بمختلف مستوياته ولهذا يكون التساؤل العام الذي نطرحه كما يلي:

– ماهي ملامح تجدد النظام العالمي في ظلّ تراجع دور المؤسسات الدوليّة والاممّية في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ؟

هذ التساؤل العام يحتاج إلى تفكيك لمعرفة اهم مفاصل الموضوع مما يتطلب طرح عدّة أسئلة فرعية على النحو التالي :

- ماهي طبيعة تأثيرات الازمة العالمية الصحية الازمات الاقتصادية على استقرار النّظام الدولي ؟
- ماهي طبيعة تأثيرات القوي الصاعدة في مسار العلاقات الدولية في ظل التطورات الامنية
- ماهي مؤشرات تشكّل نظام دولي جديد؟.

المناهج المستخدمة: لمعالجة هذا الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قصد الإلمام بالحقائق المرتبة بالجوانب الموضوعية في البحث وفي مختلف مستويات الموضوع يتطلب منا منهجيا الاستعانة بالمنهج الوصفي لأنّه يسمح لنا بإعطاء تعاريف لمختلف المفاهيم والمصطلحات واستخدام المنهج التحليلي للوقوف بصورة تحليلية على معطيات وظواهر الاحداث السياسية الدولية، واثرها في سير التفاعلات الدولية ضمن إطار النظام الدولي ، كما تم اعتماد هذا المنهج ، كونه الأكثر أهمية في الدّراسات المستقبلية ، ففي ضوئه سيتم دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل القوى المُحدد في تشكل هرم النظام الدولي.

الاطار المفاهيمي:

الجيواستراتيجية : هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الاستشرافية المستقبلية(الاستراتيجية) في مختلف المجالات وبخاصة تلك المتعلقة بالحروب.[1]

والجيوسياسية : فهي وفق معجم روبير دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول . بمعنى أن المعطيات الجغرافية المختلفة(موارد، موقع، تضاريس) باعتبارها من عوامل قوة الدولة وتلعب دورا حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية.[2]

القوى العظمى: هي الدول ذات النفوذ العالمي الواسع، والتي تتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية وسياسية هائلة. تلعب هذه الدول أدوارًا قيادية في النظام العالمي، وتستطيع فرض إرادتها السياسية على الدول الأصغر.[3]

توازن القوى : أن تعادل القوة بين الدول أو القوى العظمى يمنع أي دولة من الهيمنة على الأخرى، مما يؤدي إلى السلام والاستقرار. يعتمد هذا المفهوم على تعادل القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية بين الدول.

النّظام الدولي: مجموع العناصر أو الوحدات المنظمة تعمل في إطار الاعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات، هذا ويمكن أن يكون النظام مرنا كما يمكن أن يكون جامدا بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقرا أو غير مستقر.[4]

التعددية القطبية: يوجد في نظام متعدد الأقطاب عدّة فواعل دولية رئيسية تتفاوت فيما بينها من حيث القوة تتعاون أو تتنافس مع بعضها البعض وفق أشكال ونماذج متبدلة.[5]

1- تأثير الازمات العالمية على استقرار النّظام الدولي:

تؤثر الازمات العالمية تأثير كبير على استقرار النظام الدولي من الجانب السياسي من خلال زعزعة استقرار النظام وتغييره، لأنّها الأزمات العالمية تؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات بين الدول المتأثرة بها،

او إلى تغيرات في التحالفات السياسية فيما بينها ، أو إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية اما من الجانب الاقتصادي تؤدي الازمات العالمية إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم من المشاكل الاقتصادية في الدول النّامية ، كما يوجد العديد من الازمات العالمية المؤثرة كالأزمة الصحية، وهي حالة من انتشار الأمراض والأوبئة مثل جائحة كورونا فيروس ، بالإضافة الى قضايا التغيرات المناخية والتدهور البيئي ، مما يؤدي إلى تهديد الحياة البشرية .

1.1- التهديدات البيولوجية وتأثيرات الازمة العالمية الصحية:

تُعد المواد الخطرة ضمن التهديدات التي تواجه البشرية اذ يمكن أن تسبب هذه المواد كوارث بيئية وبشرية مدمرة، سواء كانت في الهواء أو في المياه أو على سطح التربة وتثير تواجد المواد الخطرة بالمناطق المأهولة بالسكان جدلاً كبيراً ، فهذه المواد قد تتسبب في تلوث البيئة وإصابة نسبة كبيرة من السكان بالأمراض الخطيرة ، كما أنّ نقل هذه المواد يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية وأمنية صارمة وبالرغم من هذه الإجراءات، فقد شهد العالم عدة كوارث تسبب فيها الإنسان ومن أبرز هذه الكوارث أزمة كورونا المستجد في الصين في نهاية ديسمبر 2019، ومنها انتشر إلى معظم دول العالم حتى تم تصنيفه من جانب منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020، وباءً عالمياً.

لقد تباينت التداعيات التي ترتبت على انتشار الوباء، كما تباينت سياسات المواجهة الا ان أزمة كورونا المستجد اثبتت أنّ الدول بحاجة إلى تحسين قدراتها على إدارة المخاطر الناجمة عن الأوبئة والكوارث الأخرى. فهذه القدرات ضرورية للحفاظ على السلامة العامة والحماية من الخسائر البشرية والمادية[6] ومن هنا تبدو منظمة الصحة العالمية بانها لم تكن مستعدة لمواجهة التهديدات الهجينة التي يصنعها الإنسان، والتي تطورت بفعل تدخل عناصر غير طبيعية في تركيبتها وهذا ما صعب تحديد طبيعة فيروس كورونا COVID-19 وكيفية انتقاله من شخص إلى آخر دون ظهور، وسرعة انتشاره .

لقد اثارت هذه الجائحة قلق دول العالم بشأن مستقبل الفيروس ومدى استمراره لأنّه لا يزال يتجدد وينتشر ، وفي ظلّ هذه الأزمة، تتضح أهمية قوة الدولة وقدرتها على التعبئة، حيث أن الدولة المنتصرة ستكون قطبا رئيسيا في النظام الدولي وفي الوضع ابدت الصين المؤهلات الصناعية والاقتصادية اللازمة للنهوض بهذه المهمة، بالإضافة إلى قدرتها على إدارة الأزمة الحالية والوقوف إلى جانب الدول الأخرى .

2.1- تصدي الدولة القوميّة لتأثيرات ازمة "كورونا فيرس"

ساد اعتقاد في بداية الالفية الثالثة أنّ الدولة الوطنية بمفهومها التقليدي ووظائفها التقليدية في طريقها الى الزوال لعدّة اعتبارات منها تنامي تأثير العولمة وبحكم ان معظم الدول اتجهت نحو الليبرالية السياسية الاقتصادية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، ، حيث أصبحت الديمقراطية والرأسمالية هي النظم السائدة في معظم الدول، وقد ساهم هذا التحول في ظهور دور جديد للفاعلين من غير الدول ، مثل الشركات متعددة

الجنسيات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، كما تعاظم دور القطاع الخاص في كثير من الدول، وأصبح أكثر هيمنة على وظائف تقليدية كانت تقوم بها الدولة في السابق.[7]

أما عودة الدولة القومية فقد ارتبط في الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وجائحة كورونا.

التي أثبتت أهمية الدولة القومية في إدارة الأزمات، حيث أعادت الدول فرض سيطرتها على اقتصادها وحركة مواطنيها وقد تجلى ذلك في النموذج الإيطالي الذي أحكم قبضته على النشاطات الاقتصادية كافة والحركة الاجتماعية داخل حدودها الجغرافية ، وبالتالي يمكن القول إن الدولة القومية لم تختف بشكل نهائي بل تراجع دورها بعض الشيء لصالح التكتلات الدولية والمنظمات الحقوقية. ومع ذلك، فإنها لا تزال تلعب دورًا مهمًا في إدارة الأزمات وحماية مصالح الدول العلي على نحو أعاد الاعتبار إلى فكرة سيادة الدولة بمعناها الكلاسيكي إنها المرجع الوحيد المنظم القادر على التصدي للازمات. [8]

"فقد وجدت الحكومات الغربية نفسها مضطرة للجوء إلى إجراءات لكلا القطاعين العام والخاص في وقت كانت توجه في الانتقادات لما اقدمت عليه الصين من فرض القيود على الموطنين بزعم حقوق الإنسان وضمان الحريات فقد سارعت هذه الدول الى تبني مجموعة من التدابير وقيودا صارمة على المواطنين واجراءات عقابية بغرامات مالية وبلغ الامر كل مجالات الحياة خاصة في كل من ايطاليا ، اسبانيا وفرنسا وبررت الحكومات الغربية تدخلها بضرورة الحفاظ على حياة وصحة مواطنيها بالرغم من انّها على علم بما سيترتب على توقف النشاط الاقتصادي من تكاليف وخسائر مالية، لذا لجات الى سياسة الدعم الاقتصادي والرعاية الاجتماعية لاستمرار المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على استقرار الحياة الاجتماعية.

أنّ مؤشرات عودة الدولة القومية إلى وظائفها الأساسية يتمثل في فشل اتفاقيات التعاون بين الدول من جهة وبين دول التكتلات الإقليمية مثلما حصل مع كل من إيطاليا واسبانيا في عام 2023، بشأن الهجرة غير الشرعية ، كما فشلت اتفاقية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن أزمة اللاجئين السوريين، وذلك بسبب الخلافات حول توزيع اللاجئين بين الدول الأوروبية وهذا ما يوحي بفشل مقاربة الأمن الإنساني التي مفادها تامين حياة الفرد من الخوف والجوع والمرض وباقي التهديدات المتعلقة بمحيطه.[9]

3.1- الدولة العربية في ظل الأزمة العالمية.

لقد أثّرت الأزمة المالية العالمية بقوة على الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، حيث كشفت الأزمة الأخيرة على هشاشة البني التحتية للدول العربية وضعف أنظمتها الاقتصادية وذلك لأن معظم الدول العربية هي دول ريعية تعتمد على عائدات النفط، وهي بذلك رهينة السوق العالمية من جهة وحبيسة الطلب على موارد الطاقة من جهة أخرى. خاصة وأن العالم يتوجه إلى الطاقة البديلة وهو ما يعد تهديدا للدول المنتجة للنفط.

هذا الوضع جعل الدول العربية محل أطماع أو ابتزاز من طرف القوى الأجنبية خاصة منها الغربية لأنّ الدول العربية لا تمتلك الخيار إلا في تبعيتها لهذه القوى، كما أن المنطقة العربية تشهد عدّة نزاعات

مسلحة وانقسامات سياسية ، مثلما هو حاصل بين دول مجلس التعاون الخليجي، والخلافات حول الحرب في كل من اليمن ، سوريا، ليبيا، السودان ، إذ وجدت الدول العربية تتصارع وتتنافس في هذه الدول لفرض وجودها أو نفوذها بداعي حماية مصالحها.[10]

إنّ تراجع أسعار النفط وتفاقم الأزمات المتتالية في الدول العربية يتطلب إيجاد نموذج اقتصادي جديد يستجيب للخصوصية العربية الإسلامية ويتوافق مع الاقتصاد الدولي ، وفي هذا السياق شرعت بعض الدول العربية، مثل الجزائر، في تبني نماذج اقتصادية جديدة، لكنها ستبقى تعاني اقتصاديا لفترة طويلة إذا لم تخرج من دائرة الخلافات والأزمات السياسية وعليه فإن مستقبل الدول العربية يعتمد على قدرتها على تجاوز هذه التحديات وتحقيق المصالحة الشاملة لإنهاء الصراع في المنطقة.[11]

إن هذه الحقائق والأوضاع الحرجة في الدولة العربية إن لم يتم تداركها في إطار الوعي العربي الشامل لمصالح المنطقة وتتراجع فيه النعرات السياسية و المواقف الريادية من قبل بعض الدول التي تتبنى القيادة للمنطقة ، خاصة منها دول منطقة الخليج ، فإنّ المنطقة العربية معرضة لخطر أزمات معقدة قد تؤدي إلى تغير شكل الدولة ونمط الحكم مما يؤدي الى تغيّر وجه المنطقة وذلك لأن دول الشرق الأوسط بدأت تعرف تشوها في منظومتها السياسية وعلاقاتها البينية الخارجية بسبب تدخلها في أوضاع وشؤون دول عربية خاصة منها الواقعة في القارة الافريقية ، وهذا يزيد في تعميق الخلافات واطالة امد الازمات المسلحة ما يصعّب من إيجاد مقاربة لتسوية النّزاعات التي تنعكس تداعياته الاقتصادية والامنية على دول المنطقة.

2- تأثيرات القوى الصاعدة في مسار العلاقات الدولية اقتصاديا وامنيا:

ساهمت العديد من المتغيرات في تحديد النظام الدولي، حيث فرض متغير القوة الصلبة منطق الثنائية القطبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، فقد سعت إلى تنفيذ سياساته ومناهجه الاقتصادية والأمنية وإخضاع الوحدات الأخرى إلى سياساته قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ومع ذلك، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدد من الدول والتحالفات التي قلصت من الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة ولعل أبرز هذه الدول هي الصين وروسيا، وقد تمكنتا من تحقيق نموا اقتصاديا هائلا ، وتطوير قدراتها العسكرية، وتعزيز نفوذها العالمي وهذا التحول في هيكل النظام الدولي يطرح نمطاً جديداً من التفاعل بين وحدات النظام الدولي ، فالصراع بين القوى الكبرى أصبح السمة البارزة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

1.2- اختلال اختلال وظائف النّظام الدولي وتنامي أقطابه الفرعية:

إنّ النّظام الدولي الذي نشأ على اثر التحولات العميقة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة حيث برزت معه متغيرات دولية جديدة والمتمثلة في عولمة اللبرالية السياسية ولاقتصادية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى انفردت بالدور الأساسي في العلاقات الدولية الأمريكية قادرة على أن تفرض قواعدها ورغباتها في الساحات الاقتصادية، السياسية والامنية باعتبارها القوة الأولى والوحيدة في العالم التي

فرضت فلسفتها وتوجهاتها في النّظام الدولي القائم ، وكما عبّر" جوزيف جوف" (Joseph Joffe) ، بأنّ القوة المهيمنة لديها مصالح تمتد عبر كل النّظام الدولي وقوتها تفوقت على قدرات منافسيها بهامش كبير، ومن ثم فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي التي تملك مثل هذه القوة.[12]

وبالتالي ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فلسفة وقواعد النظام الدولي الجديد هذا النظام يختلف عن سابقاته من الأنظمة من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك ، حيث تتمثل الخصائص الرئيسية للنظام الدولي السائد في هيمنة الولايات المتحدة على القواعد والنّظم التي تحكم العلاقات الدولية هذا يمنح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على تنفيذ سياساتها وإخضاع الوحدات الأخرى من خلال آلياتها الاقتصادية والعسكرية في سياساتها الدولية.[13]

إنّ استقرار العلاقاتٌ الدوليّة مرهونا بمدى التّوازن بين القوى الشّريكة للحفاظ على المصالح التي تخدم كل دولة دون المساس بمصالح الدول الاخرى ، والشّركاء في هذا النّظام هي الدّول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة، الموقّعة على نظامها والتي يُنْظَر إليها قانونيًّا بوصفها متساويّة الشّخصيّة بحسبانها دولاً ذات سيادة، فالنظام الدولي الجماعي، الذي كان مبنيًا على الشراكة والتوافُق، فقد توازنه لصالح الهيمنة الأمريكية وهكذا، فإن اختلال توازن النظام الدولي ينذر بعودة العالم إلى الصراع والفوضى التي سادت خلال سيطرة الدولة القومية وهذا يؤدي إلى تهديد السلام والاستقرار الدوليين.[14]

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في اختلال توازن النظام الدولي، التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي جعلت العالم أكثر ترابطاً وتعقيدًا ، حيث أصبح العنصر الاقتصادي هو العامل الرئيسي في تحديد قوة الدول ونفوذها وقد انعكس هذا التغير في بروز مجموعة من الدول الصاعدة ، مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، والتي تعتمد على اقتصاداتها القوية في تعزيز قوتها ونفوذها في العالم ،حيث لعب الدول الصاعدة دورًا متزايدًا في الاقتصاد العالمي، اذ تحولت الى مراكز مهمة للتجارة والتصنيع والاستثمار، وهذا ما أدى إلى تغيير في موازين القوى الاقتصادية العالمية، كذلك التراجع الملحوظ لدور الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي وهذا الانحراف هو أحد أهم التحديات التي تواجه النظام العالمي حيث أصبح النظام الأممي غير قادر على حل الأزمات والنزاعات التي تواجه العالم وقد دفع هذا الانحراف الكثير من الدول إلى التصرف بمعزل عن قرارات مجلس الأمن، وهو ما ساهم في زيادة عدم الاستقرار في العالم.[15]

إنّ هذا الوضع يبعث على حتمية تغير السياسية العالمية السائدة بجكم الفشل الذريع في حفظ امن وسلامة المجتمعات ومن هنا بدأت تظهر الفرصة أمام الأقطاب الفرعية في محاولة منها لزيادة قوتها بغرض الانتقال إلى قوة منافسة في مرتبة الأقطاب الرئيسية إلا انّ هذه الفرص تستثني دول الجنوب بصفة عامة ومحاولة إبقائها كدول صغرى تتأثر بحركة وتفاعلات الدول العالم ، بينما التركيز كلّه على القارّة الإفريقية بين هذه القوى الكبرى وهو ما يعد إجماعا فيما بينهم حول التقاسم الغير مشروط أو التنافس الغير محدود لتحقيق الأهداف والمصالح في علاقاتها الداخلية بين وحدات النسق وفي بيئتها.[16]

2.2- الحرب التجارية الأميركية – الصينية

تتسم الرؤية الصينية لطبيعة النّظام الدولي بعد الحرب الباردة بالتركيز على الطبيعة السلبية لهذا النّظام على أنّه نظام غير متكافئ وغير عادل ، كما يتسم ببروز عدد من المشكلات التي تعد بمثابة تحديات جديدة ، وأبرز هذه المشكلات ، الركود الاقتصادي الذي يواجه الاقتصاد الدولي والمنافسة الدوليّة الشديدة والمشاكل بين الشمال والجنوب ، والخلافات الإقليميّة التي نشبت بسبب القضايا القوميّة ، فبالرغم من قلقهم من الأعمال العدوانية الأمريكية على مستوى العالم والممكن ضد الصين نفسها، إلا أنّهم لا يزالون يعبرون عن التفاؤل الصيني المعياري بأنّ الدول التي تسعى إلى الهيمنة تكبحها قوة موازية ، كما بأنّ التناقضات غير المحدودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى في تسارع وأنّ شكلا جديدا من علاقات القوى الكبرى سوف يُضعف القوة الأمريكية.[17]

إنّ من مظاهر صعود القوة الصينية في النظام الدولي لم تعد تقتصر فقط على الجانب الاقتصاد ي، وإنما امتدت تلك المظاهر لتشمل الرغبة في ممارسة نفوذ سياسي وعسكري ليس فقط في مجالها الحيوي الإقليمي القريب وإنما أيضا في المحيط الدولي، وذلك سعيا لحماية مصالها في هذا التوجه دلالة على الرغبة في التوسع والتمدد والسعي لإعادة تشكيل النظام الدولي وخلق نظام متوازن القوى بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ، لذا اتجهت الصين إلى اقتصاد السوق العالمية ، مما عزز مكانتها على المدى الطويل بمختلف مناطق العالم بمشاريع تجارية واستثمارات كبيرة فيها، مستخدمة الدبلوماسية الاقتصادية التي ترتكز على توظيف أدوات القوة النّاعمة في التعاون خاصة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، على عكس الهيمنة التي تفرضها الدول الغربية وامريكا.[18]

بالرغم من هذا الاختلاف والتناقضات الا أنّه في سنة 2018 وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 737 مليار دولار ، منها 179 مليار صادرات أمريكية مقابل 558 مليار دولار واردات من الصين ، مقسمة بين المنتجات والخدمات، اذ بلغ حجم تجارة المنتجات 660 مليار أما عن حجم تبادل الخدمات فبلغ ،77 مليار دولار فقد اقدمت امريكا على مرحلة جديدة من الاجراءات التجارية بتبانيها تدابير جديدة في سياستها التجارية التي تهدف الى فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين بل وتعدى الامر ذلك فقد استهدفت ايضا إضافة عدة شركات كالاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا حيث بلغت قيمتها 283 مليارا دولار واستمرت في زيادة الرسوم الجمركية لتصل إلى ما بين 10 و50 %، و تتخذ امريكا عدّة مبررات في اعلان الحرب التجارية على الصين من بينها عدم احترام العلامات التجارية ، وحقوق الملكية الفكرية، و تهديد الأمن القومي الأمريكي واخرها مقاطعة منتوجات شركة " هواوي " وسحبها من السوق الامريكيا [19].

من بين الأسباب الأخرى نجد ما يراه الرئيس " ترامب" من ممارسات غيري عادلة و سرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية التي متارسها الصيني، في حين ترى الصين أنّ امريكا تعرقل نهضتها سياسيا واقتصاداي وانّ الصين تهدف الى الحفاظ على زخم النمو مع السعي لتحقيق أهداف طويلة الأجل وإعادة

بعث الأمة الصينية برفع عجلة الاقتصاد و الحفاظ على تزايد نسبة النمو ، وانّ الولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لدوريها الإقليمي والعالمي، وترى أن صعودها يهدد مصالحها الحيوي وأمنها القومي، في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي، وتؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل عالم تسوده توزان بين القوى المختلفة.[20]

3 **التنافس الروسي الأمريكي على المجالات الحيوية ومناطق النفوذ في العالم.**

إنّ التنافس الدولي لم يعد مقتصرا على القوى الكبرى التقليدية ، فقد دخلت عدة دول منها الصين البيابان، إسرائيل ، تركيا ،ايران ، روسيا ، كما انّ معيار القوة لا يقتصر على القوة الصلبة (العسكرية) إنما يشمل القوة الاقتصادية التي أضحت بديلا في عصر الألفية الثالثة أو موازيا لأنّ الدولة القوية عسكريا بالضرورة هي قوية اقتصاديا ليكفل لها الإنفاق العسكري ، اذ تدخل منطقة شرق المتوسط بأهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية العالمية، فيعتبر موقعها واسطة اتصال رئيسية والأكثر تنافسا عليها من طرف الدول الكبرى، كونها تتوفر على عامل الطاقة، وسعة أسواقها، ويعتبر النفط متغير من المتغيرات الكبرى التي تحكم التنافس بين القوى لذا يبقى متغير الطاقة ثابتا في أجندة التنافس الدولي مهما تغيرت طبيعة الإنتاج الطاقوي حتي في ظل الانتقال إلى الطاقة البديلة ، خاصة في ظل الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي على الساحل الشرقي للمتوسط.[21]

1.3- الصّراع الجديد في شرق المتوسط.

تتمثل منطقة شرق المتوسط في الدول الواقعة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وهي تشمل كل من سوريا وفلسطين ، وقبرص تركيا ، لبنان و ليبيا اليونان واسرائيل، وتحظى هاته المنطقة بأهمية جيواستراتيجية حيث يستمد شرق المتوسط أهميته ومكانته من حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد قلب العالم نظرا لمجاله الحيوي الهام ويبلغ طول سواحل المتوسط 3700 كم ، أما عرض البحر 1930 كم، كما أن اتصال بحر المتوسط بالبحار الأخرى له المنافذ والممرات الآمنة وتمتلك منطقة شرق المتوسط خصائص جيوبوليتيكية كبيرة والسبب كونها تتمتع بمواقع مرورية دولية وتحظى بأهمية إقتصادية ترجع لعنصر النفط بالاضافة الى صلاحية أجواء وميهاها ما جعل قطاع النفط والغاز قطبا للاستثمار ، كل هاته الخصائص أخذتها منطقة شرق المتوسط من حوض المتوسط لتكون بقعة تنافس ومحط أطماع لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

لهذا يشهد شرق المتوسط تغييرات كبيرة من حيث نوعية اللاعبين وموازين القوى بدخول كل من تركيا وروسيا على جبهة الصراع واتسع نطاق الصراع ليشمل العديد من الدول مصحوبة بتهديدات وصلت إلى حد التلويح بالتدخل العسكري كما جرى بين تركيا ومصر وقبرص الا انّ هذا المشهد يوحي بتراجع الهيمنة الامريكية في حوض المتوسط من جهة وانحصار النفوذ الاوربي الذي يعتبر امتداد تاريخيا في المنطقة وامام

تخلي امريكا تدريجياً عن تدخلها ومعاملتها لحل النزاعات المحلية في الشرق الأوسط مع تضاؤل النشاط العملياتي للأسطول السادس بشكل كبير، يسمح هذا الوضع لروسيا وتركيا تغير التوازنات في المنطقة وقد تنجر عنها حربا تغير توازنات القارة الافريقية وليس فقط منطقة حوض المتوسط ، مما يعني انّ تنامي هذا التنافس يوحي ببروز قوى تعديلية ستساهم في اعادة هيكلة النظام الدولي السائد وأنّ اجتماع عدّة متغيرات مختلفة المستويات شكل دافعا كبيرا لتغير وجه السياسة الدولية بين الدول من خلال اعادة ترتيب مصالحها في المناطق الحيوة من العالم .

أ. الإستراتيجية الروسية في شرق المتوسط.

وضعت روسيا بشكل رسمي كل تحركاتها ومخططاتها الإستراتيجية والجيوسياسية من خلال اعادة رسم خارطة مصالحها ونفوذها وإعادة بناء مكانتها عالميا منذ 2010 م على خلفية تغير ملامح بعض الدول لواقعة شرق التوسط " وتقوم الإستراتيجية المعدة بفكرة تنمية روسيا إقتصاديا واجتماعيا تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية لضمان أمنها القومي"وتناولت الإستراتيجية الروسية فيما يخص الأمن القومي محاور جيوسياسية للحفاظ على مصالحها الإقليمية والعالمية وتتمثل توجهات الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط في حرية الحركة وعدم الانصياع للدول التي تأثر على مصالحهما كما سعت روسيا أن تكون بديلا للغرب في المنطقة العربية وهي تعتمد على استراتيجية محاولة تحقيق أمن للحدود الجنوبية ضد أي تهديد، فاعتمدت في هذا الصدد على استراتيجية عسكرية تقوم على ضمان القدرات الدفاعية لروسيا.[22]

تقوم استراتيجيتها في شرق المتوسط على عدة اعتبارات منها ضمان مصالحها في المنطقة بمخلف مستوياتها ومحاولة خلق الأمن للحدود الجنوبية والتصدي للصراعات الإقليمية بالإضافة الى خلق كتلة تقف ضد الأحادية القطبية والتضيق على الهيمنة الأمريكية ما يبين سعيها لإقامة علاقات وطيدة مع الدول وبالرغم من أن غاز شرق المتوسط لا يمثل لها أهمية اقتصادية من حيث الاحتياج الداخلي ، إلا أنّه يمثل أهمية استراتيجية لها فيما يخص علاقاتها مع دول حوض المتوسط ، حيث أسست روسيا لتواجدها البحري الدائم في شرق المتوسط ، اذ يوجد لديها 16 سفينة وثلاثة (03) مروحيات بحرية 163، وحاملة طائرات، مما يعنى استعدادها لمواجهة أي أخطار محتملة على مصالحها.

إنّ ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحولات في سياق الاحداث العربية 2011م، قد أدى إلى عودة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة، فالمصالح الاقتصادية هي أحد أهم الدوافع التي دفعت روسيا للتدخل في الأزمة السورية ، فروسيا تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في سوريا، تتمثل في التبادلات التجارية التي بلغ حجم التجارة بين روسيا وسوريا في عام 2010 حوالي 3.5 مليار دولار، وتشمل هذه التجارة صادرات روسيا من النفط والغاز والآلات والمعدات، وواردات سوريا من المنتجات الزراعية والغذائية. الاستثمارات، كما تمتلك الشركات الروسية استثمارات كبيرة في سوريا، تقدر بحوالي 20 مليار دولار، وتشمل هذه الاستثمارات في مجال النفط والغاز والبنية التحتية والصناعة ولذلك، فإن روسيا ترى أن بقاء النظام

السوري في السلطة يضمن لها حماية مصالحها الاقتصادية في سوريا. فسقوط النظام السوري سيؤدي إلى اضطراب الاقتصاد السوري، وتراجع الاستثمارات الروسية، وزيادة المنافسة على سوق الغاز الأوربية.[23]

ب. الإستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط.:

توجهت الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب الباردة إلى وضع معالم نظام دولي جديد من خلال جملة من السياسات الأمنية في العالم حيث بلغت قواعدها أزيد من 700 قاعدة عسكرية موزعة في مناطق استخراجية من العالم إلى جانب تحديد النهج الاقتصادي والسياسي المتبع المتمثل في الليبرالية السياسية لدعم الديمقراطية واللبرالية الاقتصادية المتمثلة في الاقتصاد الحر بالإضافة إلى أنها عملت على تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل فتح الأسواق مستندة في سياستها الخارجية على فكرة أن مد سيطرتها عالميا هو مفتاح الأمان الرئيسي والأولي فقامت أمريكا على منع أي دولة أو مجموعة دول على منافستها في الساحة العالمية حاضرا أو مستقبلا، من خلال إتباع نظام اقتصادي جديد في منطقة شرق المتوسط، معتمدة على أدوات من داخل المنطقة مشددة على الوجود العسكري المكثف.[24]

تسعى أمريكا من خلال استراتيجيتها إلى السعي لنشر السلطة الأخلاقية الأمريكية من أجل تعزيز مصالحها القومية إضافة إلى التصرف بتناغم مع حلفائها الأساسيين[25] لكنها تعتمد استراتيجية مغايرة في المنطقة العربية من خلال خلق أزمات جديدة اي باتباع استراتيجية الأزمات المفتوحة،[26] وركز صانعوا القرار الأمريكي على وضع استراتيجية تخلق لها تحالفات لضمان تحقيق مصالحها وتقوم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي على ثوابت استراتيجية تتلاءم مع تغير الظروف، وتتمثل هذه العوامل في تأمين النفط والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى ، إضافة إلى أن استراتيجيتها في منطقة شرق المتوسط تقوم من خلال لعبها أدوار جديدة في عدة ملفات منها سوريا ولبنان وفلسطين ومصر من خلال دعمها لمجموعة من الأقليات في المنطقة على حساب مجموعات أخرى تمثل الأغلبية .

بينما تسعى امريكا الى إعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة إلى تحقيق أهداف استراتيجية وجيوبوليتكية متعددة من خلال سلوكها تجاه سوريا ، حيث الهدف الاستراتيجي الأول هو كسر محور المقاومة، الذي يضم إيران وسوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين فهذا المحور يشكل تهديدًا للولايات المتحدة وإسرائيل، حيث يسعى إلى تحدي الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط تعتقد الولايات المتحدة أن كسر هذا المحور سيؤدي إلى إضعاف إيران وسوريا، وبالتالي تحقيق أمن إسرائيل وتعزيز مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وهو ما يفسر الدعم اللامشروط لإسرائيل في حربها على غزة وجنوب لبنان منذ انطلاق طوفان الاقصى في 07اكتوبر 2023 ، أما الهدف الجيوبوليتكي الثاني فيتمثل في محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي اذ ترى الولايات المتحدة أن روسيا تمثل تهديدًا لمصالحها في المنطقة، وتسعى إلى تطويقها من جميع الجهات لانّ سوريا تمثل موقعًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة للولايات المتحدة ، كما يدخل العامل الطاقوي في معادلة الصراع ، نظرا لاكتشافات الغاز ، فمنذ عام 2009 وصل حجم الاكتشافات فى

شرق المتوسط الى قرابة 2100 مليار متر مكعب ، الامر الذى يجعل من التنافس على حقول الغاز أمرا استراتيجيا، لذا تأمل الولايات المتحدة في السيطرة على سوريا، مما سيؤدي إلى إضعاف روسيا وتعزيز موقف الولايات المتحدة في المنطقة.

2.3- الحرب الروسية – الاوكرانية .

تعد الأزمة الأوكرانية، من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة، التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة، في ظل سعي كل من من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا، باحتواء دول المجاورة لروسيا ،ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى "الناتو" يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة "الناتو" التي عُقدت في العاصمة الرومانية، "بوخارست "، عام 2008م، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب .

لذا سعت روسيا للسيطرة على أوكرانيا لحماية مصالحها فالأزمة الأوكرانية أحد أهم القضايا في العلاقات الأمريكية–الروسية التي تطورت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث كشفت طبيعة هذه العلاقات وخلفياتها بين القوتين في أوروبا ويمكن أن نرجع اسباب الأزمة الأوكرانية الى الأهمية الجيواستراتيجية ، لهذا تميزت بكونها مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، من حيث الاطراف المتصارعة وفواعل الازمات ، روسيا ، امريكا ، الدول الغربية، فلا يمكن اعتبار ما يحدث في أوكرانيا مجرد أزمة داخلية، فدور الصراع الدولي وتدخلات القوى الكبرى ساهممت في تعقيد الأزمة الأوكرانية وهي تعكس ايضا التنافس الدولي على مناطق النفوذ الحيوية البرية والبحرية .

أ. أهمية أوكرانيا بالنسبة للأوليات المتحدة الأمريكية .

إنّ الهدف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة الاوراسية والمتمثل في انضمام للحلف الأطلسي، من خلال سعيها الى توسيع الحلف باتجاه الشرق، ولهذا تنتهج امريكا استراتيجية متكاملة عسكرية، سياسية واقتصادية، تعمل أمريكا الى أوكرانيا الى الاتحاد الأوروبي بالضغط الى حلفائها الأوربيين لمحاولة ضمها لحلف" الناتو" وهي تعد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ذات أهمية حيوية وجيو –سياسية، و جيو – إستراتيجية، تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي، كما أن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي عند دخولها إلى البحر الأسود، حيث يمثل النفوذ الأمريكي وسيلة ضغط لروسيا، و نظرا لأن أوكرانيا، تحتل مكا هاما في رقعة الشطرنج الأوراسية وبالتالي فهي دولة محورية جيوبوليتيكية، لأن وجودها كدولة مستقلة يساعد مستقلة يساعد على تحويل مواقف روسيا اتجاه المصالح الامريكية والدول الغربية.[27]

ب. البعد الجيواستراتيجي والجيوسياسية لروسيا في اوكرانيا.

ترى روسيا أن أوكرانيا جزء من مجالها الحيوي، وأن توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى أراضيها يمثل تهديداً لأمنها القومي ، قرب أوكرانيا من البحر الأسود، وهو بحر استراتيجي مهم بالنسبة لروسيا .يشكل البحر الأسود جزءًا مهمًا من الأمن القومي الروسي، حيث يربط روسيا بالبحر المتوسط والشرق الأوسط، ويوفر لها منفذًا بحريًا إلى العالم الخارجي ، كما انّ وجود الأسطول الأمريكي وعدد من الأساطيل الأوروبية في البحر الأسود تعتبر روسيا أن وجود هذه الأساطيل في البحر الأسود يشكل تهديدًا لأمنها القومي، حيث يمكن لهذه الأساطيل أن تستخدم البحر الأسود لشن هجمات ضد روسيا ومن هنا تبرز الأهمية الاستراتيجية للبحر الأسود لروسيا ، فهو يمثل شريان الحياة اللوجستي للقواعد البحرية الروسية، ويوفر لها الوصول إلى المياه الدافئة، ويسمح لها بتصدير نفطها وغازها إلى الأسواق العالمية.. [28]

تسعى روسيا لإبراز مكانتها الدولية والإقليمية من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيوستراتيجية، عن طريق السعي لإبقاء نفوذها الجيوسياسي واسترجاع قوة روسيا، وهيبتها وقدرتها على التأثير في النّظام الدولي وفي نظر "روسيا" أنّ الدافع الرئيس في هذه الحرب هو افشال مخططات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي في أوكرانيا، واستخدامها كجبهة متقدمة للهجوم على روسيا وأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، على أنها معركة روسيا مع الأطلسي وليس مع أوكرانيا.[29]

تعود جذور الأزمة الروسية الأوكرانية إلى عام 2013، عندما قرر الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش تعليق توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي أثار هذا القرار غضبًا واسعًا في أوكرانيا، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية في كييف وفي 22 فبراير 2014، انهى البرلمان الأوكراني صلاحيات الرئيس يانوكوفيتش، مما أدى إلى تفاقم التوتر بين روسيا وأوكرانيا. غزت روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية، ثم دعمت الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا.

بالرّغم من عقد اتفاقيات "مينسك" في2015م، بهدف تأمين وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا الا ان استمرار التوتر في المنطقة بسبب تطور التقارب الاوكراني الغربي كان علي روسيا أن تحدد موقفها وخياراتها لما يهدد أمنها عسكرياً واقتصادياً، فكانت خطوات روسيا الأولي بأن تقوم بإنشاء شبه دول داخل الأراضي الأوكرانية تمثل ذلك في جهوريتي "دونيستك ولوهانسك الشعبيتين" الى ان قررت روسيا في 24فبراير2022 بشن عملية عسكرية في إقليم "دونباس " شرق أوكرانيا وتدمير أنظمة الدفاع الجوي للقوات المسلحة الأوكرانية.

ج. تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية النّظام الدولي.

لقد تزامنت الأزمة الأوكرانية، 2022 ،مع العديد من الصراعات في العالم ، ولعله التوقيت المناسيب الذي ارتأته روسيا لإعلان حربها كتحدي الغرب والتصدي الإستراتيجية "الناتو" في شرق أوروبا، في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، بما في ذلك إقليم الشرق

الأوسط بتراجع السياسة الأميركية، في مقابل تمدد الصين التي باتت تمثّل مركز الاهتمام الاستراتيجي لأمريكا وحلفائها الغربيين وأمام سعيها نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب .

وفي هذا السياق من المتوقع أن يكون للحرب الروسية ضد أوكرانيا في ظل التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تأثيرا عميق على مستقبل التنظيم السياسي العالمي. لانّ النظام دولي القائم فقد الفاعلية بسبب فقده لشرعية ضوابطه وعجز مؤسساته على مواجهة التحديات الامنية بانتشار الحروب والنواعات بالاضافة الى الازمات الاقتصادية العالمية ومشكلات تغير المناخ، وتصاعد معدلات الفقر، والتهديدات الصحية المتمثلة في انتشار الفيروسات المعدية.

شكلت الأزمة الروسية الأوكرانية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي ، حيث أدت الأزمة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة، وارتفاع التضخم، والركود، وضعف ثقة المستثمرين ورجال الأعمال، وتدفقات رأس المال إلى الخارج من الأسواق الناشئة، وتقلبات العملة، وانخفاض التجارة العالمية ، وزيادة أعداد اللاجئين، وارتفاع أسعار الفائدة ولا يزال التأثير الكامل للأزمة غير مؤكد، ولكن من الواضح أنها سيكون لها تأثير دائم على الاقتصاد العالمي

لا يمكن تجاهل تأثير العلاقات الطاقوية الأوروبية– الروسية، في ضوء أزمة الاوكرانية خاصة و أن مفهوم أمن الطاقة يشكل عنصرا جوهريا في العلاقات بينهما، حيث تمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا وهمزة الوصل لمعظم البنى التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق والسكك الحديدية وقد أدت عدم فعالية العقوبات الغربية على روسيا إلى خوف اوروبا من التداعيات السلبية على اقتصاداتها حيث تعتبر روسيا لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمية، كونها ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 ملايين. برميل من النفط يوميا.

تعد روسيا أيضًا واحدة من أكبر خمس مصدرين في سوق الحبوب العالمية، كونها مصدرًا رئيسيًا للقمح وثاني أكبر منتج في العالم بعد الصين والهند ، وبهذا يكون لروسيا تأثير سلبي على اقتصاديات العديد من الدول الأوروبية من خلال سيطرتها على إمدادات الطاقة، وخاصة الغاز، الذي استخدمته كسلاح اقتصادي ضد الدول الداعمة لأوكرانيا. ولم تتردد روسيا في قطع إمدادات الغاز بعد محاولتها إقناع هذه الدول بتغيير مواقفها.[30]

هذا ما يوضح أنّ روسيا وأوكرانيا لهما تأثير كبير على الاقتصاد العالمي من خلال دورهما كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية وهي تمثل مجتمعة نحو 30% من صادرات القمح العالمية، و11% من النفط، و20% من الذرة، وغيرها من الأسمدة المعدنية، والغاز الطبيعي وفي سياق الحرب

وفرض العقوبات على روسيا، أدى ذلك إلى جملة من التبعات الاقتصادية ليس عليها فحسب، بل على اقتصادات العالم أيضاً نتيجة العلاقات الاقتصادية وتكامل الدول عبر أراضيها من خلال التجارة الدولية.

إنّ هذا الوضع أوجد نمطين من التفاعل إما نمط التعاون الذي يتكون من الاتصالات بمختلف مستوياتها التجارية والثقافية والسياسية وحتى الأمنية منها وكل شكل وهو يصب في التعاون الدولي أو نمط الصّراع فإنّه يتجسد في السلوكيات العدوانية التي تأخذ طابع التوتر والتهديد واللجوء إلى القوة ومن مظاهر التفاعل بين كل الأطراف الفاعلة في النّظام الدولي ، ما يظهر في تنامي توسع نفوذها تعزيزا لمصالحها ولأنّ النّظام الدولي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبية واحدة أو تنظيمية واحدة فإنّ ملامح ظهور نظام متعدد الأقطاب امر منطقي وعقلاني للحد من الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية وصياغة الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية.[31]

الخاتمة:

لقد بدأت ملامح تغيّر النّظام الدولي مع اختلال التوازن في العلاقات الدولية بمختلف مستوياتها وازداد الامر تعقيدا بعد الازمات العالمية المتتالية ، كان ابرزها الأزمة المالية العالمية عام 2008، بالإضافة الى الازمات الامنية التي تسببت فيها التدخلات الاجنبية بانتهاك سيادة الدول وتنامي النزاعات المسلحة في العالم على خلفية التنافس الدول العظمى ، وقد أكدت الحرب الروسية الأوكرانية على عودة الصراعات بين هذه القوى والمؤثرة على النظام الدولي من خلال قدرتها على فرض سيطرتها على الأحداث العالمية .

كما كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي، باستخدام النغير الاقتصادي ضمن معادلة الحرب حيث استخدمت روسيا سيطرتها على موارد الطاقة كورقة مساومة ضد الدول الغربية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتعطيل الأسواق العالمية، كما ألحقت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا الضرر باقتصادها وقدرتها على مواصلة الحرب وفي ظل هذا الوضع أصبح من المهم للدول بناء اقتصاد إنتاجي لا يعتمد على القوى الأخرى ، فالبلدان ذات الاقتصادات المنتجة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والسياسية ، كما أنها أكثر قوة وتأثيرا في النظام الدولي من المرجح أن تؤدي الحرب الروسية الأوكرانية إلى تغيير النظام الدولي. ومن الممكن أن تؤدي هذه الحرب إلى تراجع الهيمنة الأمريكية في العالم، كما يمكن أن تؤدي إلى صعود قوى عظمى جديدة مثل الصين والهند. كما يمكن أن تؤدي هذه الحرب إلى زيادة المنافسة بين القوى العظمى في مناطق مختلفة من العالم.

لا يمكن أن نقول بشكل قاطع إن الهيمنة الأميركية قد انتهت، بدليل تدخلها العسكري في العديد من المناطق دون الرجوع الى الشرعية الدولية ، فقد ساهمت في تأزم العديد من الدول اما بدعم حلفائها كما فعلت مع الكيان المحتل في حلابه على عزة او استخدامه الفيتو في القرارات الاممية لخدمة اجندتها ، ولكن من المرجح أن يتخذ النظام الدولي شكلاً جديداً في سياق المنافسة الشديدة بين القوى العظمى وسيلعب العامل

الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد شكل هذا النظام الجديد الى جانب تعثر المؤسسات الدولية والهيئات الاممية في ادارة الازمات الامنية ومواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية .

- **السيناريو الأول: التصادم الأمريكي–الصيني**

حيث يشهد العالم تصاعداً في حدة التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، وتظهر ذلك في العديد من المجالات منها المنافسة الاقتصادية وهذا التوتر يتطور الى التنافس العسكري ، حيث تعمل الصين على تعزيز قدراتها العسكرية ، وتسعى إلى تحقيق التفوق العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وهو ما يمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي وفي هذه الحالة يكون الصراع الأمريكي–الصيني صراعًا اقتصاديًا حيث تستخدم كل دولة كل الآليات الاقتصادية المتاحة لها للضغط على الأخرى ، فمن المرجح أن يتطور إلى صراع عسكري وينتهي الى تشكل قطبين مهمين في العالم دون مواجهة عسكرية .

- **السيناريو الثاني: النظام الدولي متعدد الأقطاب**

يُعد هذا السيناريو أقل ترجيحًا من السيناريو الأوّل، ولكنه ممكن الحدوث في المستقبل، خاصة إذا أدركت الدول العظمى أنّ الصّراع بين الولايات المتحدة والصين سيؤدي إلى زعزعة استقرار النّظام الدولي وفي حالة حدوث هذا السيناريو، سيدفع الوضع الى اجتماع الدول العظمى من مختلف المناطق، مثل أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، للتفاوض حول مضامين النظام الدولي الجديد، وتحديد أطرافه الرئيسة ، بين الولايات المتحدة والصين والدول الأخرى.

- **السيناريو الثالث: نظام عالمي متعدد المحاور.**

هو نظام دولي يتكون من عدة محاور أو مراكز قوة بحيث لا توجد في هذا النّظام قوة واحدة مهيمنة بل توجد عدّة قوى كبيرة متنافسة وينشأ هذا النظام عبر تحالفات بين الدول التي تشترك في المصالح أو القيم مما يؤدي إلى نظام دولي أكثر انقسامًا ، حيث يتشكل المحور الأوّل من الولايات المتحدة والدول الغربية بريطانيا ،كندا ، أستراليا واليابان الهند ، أمّا المحور الثاني فيجمع كل من الصين وروسيا ويضم هذا المحور الدول التي تربطها علاقات قوية مع الصين وروسيا، بعض الدول العربية والافريقية مثل الجزائر ، جنوب افريقيا ، بالإضافة الى كوريا الشمالية وإيران.

نتائج الدّراسة :

1. بناء على يشهده العالم اثرى تداعيات الحرب الروسية– الاوكرانية فإنّ الدول ستعرف توجهها نحو بناء تحالفات جديدة قد تصل في بعضها إلى درجة الاندماج وتوسع بعض المنظمات والجماعات الاقتصادية في عضويتها لمواجهة تهديدات أمنها واستقرارها.

2. إنّ تعبئة المؤسسات والاقتصادية والأمنية أو القانونية الدولية ، في دعم اوكرانيا يؤشر على مزيد من الهيمنة الغربية ن ما لم تتوجه الدول الفاعلة في النظام الدولي الى ايجاد استراتيجية اقتصادية وامنية تقوض من تنامي نفوذ امريكا وحلفائها .

3. إنّ إعادة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يبقى مرهونا قدرة الاقتصاد الصيني على والعمل على تعزيز علاقاتها مع روسيا التي تسعى إلى خلق سياسة توازنات تقوض الهيمنة الأمريكية .

4. يمكن أنّ تعتمد الصين على استراتيجية الحفاظ على النمو المحلي ، وإيجاد تحالفات خارجيا، وتسريع القدرة التكنولوجية سواء في المستويات المدنية أو العسكرية لتكون مماثلة لقوتها الاقتصادية ، لتتمكن من احداث التغيير في النظام الدولي.

5. لا تملكا امريكا القدرات والدعم طويل الأمد في مواجهة روسيا والصين، وخاصة في ظل وجود دعم مشترك بين الصين وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النّظام الدولي الجديد .

الهوامش:

[1] حسين ضاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1 ، 2011، ص.124 - 125.

[2] المكان نفسه.

3 Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations:The Key Concepts, Routledge, London, 2002, p 303.304

[4] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2010، ص. 27.

[5] هنتنغتون صمويل، القوة العظمى الانفرادية البعد الجديد للقوة ، غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث،ط.1. 1999 ، ص.8

[6] عصام عبد الشافي، وباء كورونا وبنية النسق الدولي الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، 26 مارس، 2020على الموقع: https://eipss-eg.org/%D9%88 بتاريخ :2026/09/07، 16.00سا.

[7] المكان نفسه.

[8] أحمد قاسم حسين، النظام الدولي وجائحة كورونا :سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية، سياسات عربية،ع50، ماي 2012،ص.50.

[9] عصام عبد الشافي ، مرجع سابق.

[10] مسعود الرمضاني ، التحديات الاقتصادية ولاجتماعية ،الأسباب والواقع والآفاق، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان ، ص.24.

[11] التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية والتنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، بيروت ، 2016، ص ص.22-23.

[12] شلبي، السيد أمين ، رؤى عالمية، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2010 ، ص ص.49-50

13 charles philippe david et jean- jacques roche : theories de la securite, paris : montchrestien, 2002 , p116

14 عبد الإله بلقزيز ، حين يصيبُ النّظامَ الدوليّ اختلالٌ بتاريخ : 2 جانفي 2020، على الموقع : https://www.skynewsarabia.com/blog/1309565 ، في 2023/09/07م، 14.30سا

[15] هادي محمد حسين برهم ، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ،1991-2010 عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2010، ص.30.

[16] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط.5،2010 ، ص.50

[17] إي .بروان، مايكل وآخرون، صعود الصين، ترجمة :مصطفى قاسم ، القاهرة :المركز القومي للترجمة، 2010 ص ص. 226- 227

[18] غيلبن، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،2009 ،ص.221.

19 Riadh Mestir, Guerre commerciale Chine/Etats-unis nouveau contexte du marché mondial du soja, Publié le16 octobre 2018, sur: https://www.cei.ulaval.ca/publications/guerre commerciale-chineetats-unis-nouveau-context-du-marche-mondial-du-soja (Consulté le 07/09/ 2023)

[20] سليمان سماء ، تداعيات التنافس الأمريكي الصيني على مستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ع54، اكتوبر 2019 ، ص.130

[21]حسن أوريد، " ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية"، مجلة آفاق المستقبل، عدد 13:(2013) ،ص ص .21-25.

[22] علوان نعيم أمين الدين، الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة، قدرات عالية وتقنية فائقة، بيروت : مركز بيروت ، لدراسات الشرق الأوسط ،2014، ص ص. 1- 5.

[23] روان قبلان، روسيا والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص،ص،318،317.

[24] علي حسين حيدر ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، عمان: دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع 2013 ، ص48

[25] العساف سوسن ، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008 ،ص 239،241

[26] مراد محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت والاستراتيجي والمتغير الطرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني،2009 ،ص.154.

27 Zbigniew ,brezenski, the grand chessboard : american primacy and its geostrategic imperatives, new york: (basic books), 1998, p 121.

28 andré larané, (2022) la guerre d'ukraine les origines du conflit, sur le site https://www.herodote.net/les_origines_du_conflit-synthese-3179-577.php

29 andré larané, (2022) la guerre d'ukraine les origines du conflit, sur le site https://www.herodote.net/les_origines_du_conflit-synthese-3179-577.php

30 Sebastian abis, Diane mordacq (2022), la fragilité alimentaire mondiale et la guerre d'ukraine. Politique étrangère, pp. 25-37.

31 gary hart, the fourth power: a grand strategy for the united states in the twenty first century, oxford university press, new york, 2004, p 113